



Distr.
GENERAL
A/39/770
7 December 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٢٠ من جدول الأعمال

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

تقرير اللجنة السادسة

المقرر : السيد محمد غونيه (تركيا)

اولا - مقدمة

- ١- ادرج البند المعنون " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد : تقرير الأمين العام " في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة التاسعة والثلاثين ، عملا بالفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ .
- ٢- وبناءً على توصية المكتب ، قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله الى اللجنة السادسة .
- ٣- وكان معروضا على اللجنة السادسة بصدد هذا البند تقرير مقدم من الأمين العام (A/39/504 و Add.1 و 2) .
- ٤- وكان معروضا على اللجنة ايضا رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة ، يحيل بها تقرير المقرر والوثائق المتعلقة بالمؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، المعقود في ماناغوا في الفترة من ١٠ الى ١٢ ايار / مايو ١٩٨٤ (A/39/581-S/16782) و (Corr.1) .

٥- ونظرت اللجنة السادسة في هذا البند في جلساتها ٥٠ و ٥٥ الى ٥٨ و ٦٣ ، المعقودة في ١٩ و ٢٣ الى ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر و ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ . وتتضمن المحاضر الموجزة لهذه الجلسات (انظر A/C.6/39/SR.50 ومن 55 الى 58 و 63) آراء الممثلين الذين تكلموا اثناء النظر في هذا البند .

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.6/39/L.19

٦- في الجلسة ٦٣ ، المعقودة في ٥ كانون الاول /ديسمبر ، عرض ممثل الفلبين مشروع قرار (A/C.6/39/L.19) باسم تايلند وتونس ورومانيا وزامبيا والسنغال والفلبين وفنزويلا وكينيا وماليزيا ومصر والمكسيك ونيجيريا والهند ، التي انضمت اليها فيما بعد زائير والمغرب .

٧- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.6/39/L.19 بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٦ عضوا عن التصويت .

٨- وأدلى ببيانات تعليلا للتصويت قبل اجراء التصويت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي والأرجنتين . وأدلى ببيانات تعليلا للتصويت بعد اجراء التصويت كل من اسبانيا وبولندا .

ثالثا - توصية اللجنة السادسة

٩- توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي :

التطوير التدريجي لعبادئ وقواعد القانون الدولي
المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

ان الجمعية العامة ،

اذ تضع في اعتبارها ان من المطلوب ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، ان تقوم الجمعية العامة بدراسات وتضع توصيات بغرض تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ،

واذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤

والمضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

واذ تشير الى قرارها ١٥٠/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٩ و ١٦٦/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠ ، والمعنونين " توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتطويرها التدريجي " . والى قراراتها ١٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ و ١٠٣/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ و ١٢٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ ، والمعنونة " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد " .

واذ تسلم بالحاجة الى التطوير المنهجي والتدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

١- تعرب عن تقديرها لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لقيامه بانجاز الدراسة التحليلية عن التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛

٢- تحث الدول الاعضاء على ان تقدم ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٨٥ ، آراءها وتعليقاتها بصدد الدراسة ، بما في ذلك المقترحات المتعلقة بالتدابير والاجراءات الاضافية التي يتعين اتخاذها في اطار اللجنة السادسة فيما يتعلق بالنظر في الدراسة التحليلية ؛

٣- تقرر ان تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الاربعين البند المعنون " التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد " .
